



صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 12/49
للنشر الفوري
١٦ مايو ٢٠١٢

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع دولة الإمارات العربية المتحدة

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٤ مايو ٢٠١٢ مشاورات المادة الرابعة مع الإمارات العربية المتحدة.^١

خلفية

لا يزال تعافي الاقتصاد مستمرا رغم عدم اليقين الذي يسود الاقتصاد العالمي. فقد سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا تقديريا بمعدل ٤,٩% في عام ٢٠١١، الأمر الذي ساهم فيه ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه، وقوة النمو في آسيا، وصورة الإمارات كملاذ آمن في غمار الاضطرابات الإقليمية. ورغم استمرار ضعف قطاعي البناء والعقارات منذ نهاية أزمة ٢٠٠٩، فقد حقق النمو الحقيقي في قطاع غير الهيدروكربونات تحسنا وصل بمعدله المقدر إلى ٢,٧% في العام الماضي، بدعم من أنشطة التجارة والخدمات اللوجيستية والسياحة. وبالنسبة لعام ٢٠١٢، من المتوقع أن يظل إنتاج النفط ثابتا، بينما يُتوقع للنمو غير النفطي أن يزداد ارتفاعا ليصل إلى ٣,٥%. وقد ظل التضخم منخفضا عند مستوى ٠,٩% في عام ٢٠١١، وهو ما يرجع في الأساس إلى استمرار انخفاض إيجارات المساكن، ومن المتوقع أن تظل ضغوط الأسعار مكبوحة هذا العام.

وقد اكتملت إعادة هيكلة ديون "دبي العالمية"، لكن إعادة الهيكلة لا تزال جارية في العديد من الشركات الأخرى المتعثرة ذات الصلة بالحكومة. ويظل مستوى المديونية عالٍ في الشركات ذات الصلة بالحكومة، كما تظل احتياجات إعادة التمويل

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا بشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللإطلاع على شرح لأي من العبارات الواصفة التي تستخدم في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>

كبيرة، ودرجة الاعتماد على التمويل الأجنبي مرتفعة، حيث يحل هذا العام موعد استحقاق حوالي ٣٠ مليار دولار من الديون على الشركات ذات الصلة بالحكومة بينما يحل موعد استحقاق حجم كبير من الديون في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ورغم الموقف التيسيري للسياسة النقدية في ظل نظام ربط العملة بالدولار الأمريكي، استمر تباطؤ الإقراض إلى القطاع الخاص نظرا لضيق فرص الإقراض نتيجة فائض العرض في القطاع العقاري وثقل أعباء الديون. ولا يزال القطاع المصرفي يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية، رغم الارتفاع المستمر في القروض المتعثرة وارتفاع الأرصدة المخصصة لخسائر الإقراض.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيون باستمرار التعافي الاقتصادي وإيجابية آفاق المدى القريب، لكنهم أشاروا إلى مخاطر التطورات السلبية الناجمة عن عدم اليقين السائد في البيئة العالمية والتوترات الجغرافية-السياسية على المستوى الإقليمي. وبالنظر إلى المستقبل، شجع المديرين السلطات على مواصلة جهودها للحفاظ على النمو وتنويع النشاط الاقتصادي، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

واعتبر المديرين موقف المالية العامة ملائما في تركيزه على التشفير التدريجي لسحب الدفعة التنشيطية الكبيرة التي جاءت لمواجهة أزمة ٢٠٠٩ دون التأثير على التعافي الاقتصادي. ورحبوا بخطط التشفير في دبي على وجه الخصوص، مما سيساعد على تحسين مستوى المديونية في الإمارات من حيث إمكانية الاستمرار في تحملها رغم الالتزامات الاحتمالية الآتية من الشركات ذات الصلة بالحكومة وسوق العقارات التي لا تزال ضعيفة النشاط. وإذ أشار المديرين إلى الارتفاع الكبير الذي طرأ مؤخرا على الرواتب الاتحادية والزيادات المزمعة في الإنفاق الإنمائي في أبو ظبي، أكدوا أهمية الحرص في إدارة مكونات الإنفاق العام، وأشادوا بجهود السلطات لتوثيق التنسيق على مستوى المالية العامة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات المختلفة.

واتفق المديرين على أن استمرار الموقف النقدي التيسيري مع استمرار ربط العملة المحلية بالدولار سيكون مقابلا للتشفير المالي ويدعم التعافي الاقتصادي. وأحاطوا علما بتقييم خبراء الصندوق الذي يفيد بأن سعر الصرف لا يزال متسقا إلى حد كبير مع أساسيات الاقتصاد، واتفقوا على أن نظام الربط لا يزال يمثل ركيزة اسمية فعالة للاقتصاد.

وأشار المديرين إلى التقدم الذي تحقق في إعادة هيكلة ديون الشركات ذات الصلة بالحكومة وإدارتها، لكنهم أكدوا الحاجة إلى مزيد من الجهود لتخفيف مخاطر هذه الشركات على المالية العامة. ونبه المديرين إلى أن هذه الشركات لا تزال تواجه احتياجات إعادة تمويل مرتفعة وتعتمد على التمويل الخارجي. وفي هذا السياق، شجعوا مزيدا من التقدم في تخفيض نسب

الرفع المالي وتقوية الميزانيات العمومية الضعيفة لدى الشركات ذات الصلة بالحكومة، وزيادة الشفافية، وإدخال تحسينات على حوكمة الشركات ذات الصلة بالحكومة.

وأشار المديرون إلى صلابة القطاع المصرفي المرتكزة على وفرة السيولة واحتياطيات رأس المال الوقائي. ومع ذلك، فقد شجعوا السلطات على المراقبة الدقيقة للموقف المالي في كل بنك على حدة وقدرة كل بنك على التكيف مع الصدمات المعاكسة. وأكد المديرون أهمية حماية النظام المصرفي من تحمل المزيد من المخاطر الناجمة عن الشركات المرتبطة بالحكومة، وهو ما يشمل تجنب توجيه التمويل المصرفي إلى الشركات التي لا تمتلك مقومات الاستمرار. وفي هذا الصدد، رحبوا بما تم مؤخرا من استحداث حدود إجمالية للقروض التي تقدم إلى الشركات ذات الصلة بالحكومة، واقترحوا تعزيز إطار الحوكمة في القطاع المالي. وبالنظر إلى المستقبل، شجعوا إنشاء أسواق دين محلية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي مع إجراءات أخرى إلى دعم إدارة السيولة المصرفية تمهيدا لتطبيق إطار السيولة الذي حددته اتفاقية بازل ٣.

ورحب المديرون بجهود السلطات لدعم القاعدة الإحصائية، بما في ذلك خطط تحسين الحسابات القومية وميزان المدفوعات وحسابات المالية العامة وإحصاءات سوق العمل.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة لاقتصادات البلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع **الصندوق**. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

الإمارات العربية المتحدة: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠٠٨-٢٠١٢

توقعات	تقديرات				
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
النتائج والأسعار					
١,٤١٩	١,٣٢٣	١,٠٩٣	٩٩٣	١,١٥٦	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدراهم الإماراتية)
٣٨٦	٣٦٠	٢٩٨	٢٧٠	٣١٥	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٢,٣	٤,٩	٠,٩	٣,٣-	٥,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة مستلزمات الإنتاج)
٠,٠	٩,٢	١,٥-	٩,٩-	١,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من النفط والغاز
٣,٥	٢,٧	٢,١	٠,٦	٦,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي
١,٥	٠,٩	٠,٩	١,٦	١٢,٣	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
الموارد العامة					
٣٤,٦	٣٣,٣	٢٨,٧	٢٥,٧	٣٩,٠	الإيرادات
٢٨,٥	٢٧,٤	٢١,٤	١٧,٥	٣١,٢	من الهيدروكربونات
٦,١	٥,٩	٧,٢	٨,٢	٧,٩	من غير الهيدروكربونات
٢٦,٩	٣٠,٤	٣٠,٨	٣٨,٠	٢٢,٣	النفقات وصافي الإقراض
٧,٧	٢,٩	٢,١-	١٢,٣-	١٦,٨	رصيد الموازنة
٣٥,٢-	٤١,٠-	٣٤,٣-	٤٢,٠-	٢٢,٩-	الرصيد من غير الهيدروكربونات ^٢
(التغير السنوي %)					
القطاع النقدي					
٣,١	٢,٣	١,٢	٠,٧	٤٩,٣	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
٧,١	٥,٠	٦,٢	٩,٨	١٩,٢	النقد بمعناها الواسع
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
القطاع الخارجي					
٣٠,٧	٢٧٩	٢١٢	١٩٢	٢٤٠	صادرات السلع
١٢٢	١١٢	٧٥	٦٨	١٠٣	النفط والغاز
٢١٧-	١٩٨-	١٦١-	١٥٠-	١٧٦-	واردات السلع
٤٠,٠	٣٣,٣	٩,١	٩,١	٢٤,٨	رصيد الحساب الجاري
١٠,٣	٩,٢	٣,١	٣,٤	٧,٩	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الاحتياطيات الرسمية)
٤٠,٨	٣٦,٤	٣٢,٨	٢٥,٥	٣٠,٩	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
١,٧	١,٦	١,٦	١,٥	٢,٠	عدد شهور الواردات من السلع والخدمات في العام التالي
..	٩٥,٣	١٠٢,٧	١٠٧,٢	١٠٢,٩	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (١٠٠=٢٠٠٠)

المصدر: السلطات الإماراتية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ التوقعات تقوم على المعلومات المتوفرة حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٩.

^٢ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي المستمد من غير الهيدروكربونات.